

العدوان تسبب بإغلاق 1600 مدرسة وحرمان أكثر من 3 ملايين من الدراسة

أطلقت وزارة التربية والتعليم اليمنية بالتعاون مع برنامج "الشراكة العالمية من أجل التعليم" الحملة التوعوية لتشجيع الالتحاق بالتعليم بمناسبة العام الدراسي الجديد 2016-2017م الذي بدأ في الأول من أكتوبر. وتهدف "الحملة الوطنية للالتحاق بالتعليم" التي تستمر حتى 14 أكتوبر إلى "رفع معدل الالتحاق العام بالتعليم والحد من ظاهرة

التسرب من المدارس". وحررم أكثر من 1,8 مليون طفل من الدراسة منذ بدء العدوان على اليمن، ما رفع العدد الإجمالي للأطفال المحرومين من الدراسة إلى أكثر من 3 ملايين. وأغلقت أكثر من 1600 مدرسة بسبب انعدام الأمن، أو الأضرار المادية، أو استخدامها كملجأ للنازحين.

الميثاق

على طاولة المجلس السياسي

رواتب الموظفين أولًا



بمستقبل البلاد والتنازل لبعضها البعض والعمل معاً لوقف التدهور الاقتصادي وإعادة الإعمار.

لجنة عليا لإدارة الأزمة

وأزاء هذه التطورات أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى صالح الصقار قراراً برقم (14) لسنة 2016م، بشأن تشكيل لجنة عليا للإشراف وتحفيز العمل الرقابي الميداني للسلع الاستهلاكية ذات الأولوية والخدمات الحيوية ومتابعة الوضع الاقتصادي والمالي.

وقد تضمن القرار تسع مواد، نصت على أن تنشأ لجنة اقتصادية عليا برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور قاسم لبوزة، وعضو المجلس يوسف الفيضي نائباً لرئيس اللجنة.

كما أصدر رئيس المجلس قراراً برقم (17) لسنة 2016م، بشأن تشكيل اللجان الاستشارية التخصصية للمجلس من بينها اللجنة الاقتصادية تضم ستة من الشخصيات التي تتمتع بخبرة اقتصادية كبيرة.

إصلاحات اقتصادية ومالية

وعلى ذات الصعيد أقر المجلس السياسي الأعلى في وقت سابق حزمة من القرارات والإصلاحات الاقتصادية والمالية وفي مجال الخدمة العامة من خلال المصفوفات المقدمة من اللجان المشكلة من الوزارات والجهات المعنية.

كما أقر استكمال إجراءات واعتماد تقارير الأداء الوظيفي كمعيار أساسي للتقديرات والاستمرار في المعالجات الكفيلة بإصلاحات الوظيفة العامة بحسب القوانين والاستراتيجيات المقررة.

وشدد على أهمية استكمال معالجة الاستحقاقات والمتأخرات المالية للدولة لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والمختلطة خلال الفترة القادمة، وتفعيل الرقابة الجمركية وفقاً لقانون الجمارك وإخضاع دخول وخروج وتفرغ المشتقات النفطية وفقاً للآلية الواردة في قانون الجمارك والقرارات المنفذة والتعليمات الصادرة من مصلحة الجمارك بهذا الشأن. كما أقر المجلس البدء بتسيير كافة السيارات الموجودة في مختلف محافظات الجمهورية وإصدار قرار من مجلس القانمين بأعمال الوزراء بوضع آلية لتنظيم ذلك. ووجه المجلس السياسي الأعلى الجهات المعنية بسرعة حل إشكالية البضائع المتروكة منذ سنوات في المنافذ الجمركية بحسب القانون المنظم لذلك، وسرعة إصلاح الكرين الرابع في ميناء الحديدة وترميمه الذي طاله قصف طيران العدوان وإعادته للعمل.

إلى ذلك ناقش رئيس المجلس السياسي الأعلى صالح الصقار بقيادة وزارة الخدمة المدنية ونائب رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ورئيس المؤسسة العامة للتأمينات، الجهود التي تقوم بها الوزارة وهيئاتها وقطاع التأمينات وبرامج تطويرها بما يعكس إيجاباً على استقرار الوظيفة العامة وتأمين مستقبل الموظفين وحقوقهم الوظيفية في مختلف القطاعات.

كما تم استعراض واقع المشاريع الاستثمارية للتأمينات وما لحق بها من أضرار وتدمير كلي لبعض منها من قبل العدوان السعودي على البلاد واليات تقييم الأضرار والعمل على تجاوزها وتوثيقها والاستمرار في العمل بنفس الروح التي استمر فيها العمل منذ بدء العدوان.

وأشار رئيس المجلس السياسي الأعلى بقوم به وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في خدمة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتأمين الموظفين ومستقبل الوظيفة العامة ومنتسبيها وتطوير فرص الاستثمار المحلي وبما يحقق الاستقرار والاستدامة للمشاريع والخدمات.



الحد الأدنى من الالتزامات الحكومية، إلا بإجراء إصلاحات اقتصادية جادة وحقيقية أبرزها ضبط وترشيد الإنفاق ومكافحة الفساد والحفاظ على المال العام وتنمية الإيرادات الضريبية والجمركية، مشيرين إلى ضرورة التوصل لتسوية سياسية لازمة وإيقاف العدوان ورفع الحصار وتخفيف الأضرار السياسية عن المغامرة والمقامرة العامة للدولة.

ويحتاج أكثر من 80% من سكان اليمن إلى مساعدات إغاثية عاجلة من أجل البقاء، فضلاً عن إجبار أكثر من 3 ملايين شخص على الفرار من منازلهم. ورأى مختصون أنه لا سبيل إلى الاستمرار في دفع مرتبات الموظفين وتوفير

القعيطي يعترف بعدم القدرة على دفع المرتبات ويؤكد بنك عدن خاو

وقطر إلى فرع البنك المركزي بعدن. كما تفصح اعترافات القعيطي أكاذيب بن دغر الذي يبيع الوهم للمواطنين بإصدار توجيهات وتحويلات مالية لمعالجة مشاكل كرهباء عدن وغيرها. وأشار القعيطي بقيادة البنك المركزي وخصوصاً المحافظ محمد بن مهمام، وقال: نحن له كل التقدير والاحترام وجمعنا زمانة قديمة وهو رجل مهني ويحرص من خلال مهنيته أن يخدم من موقعه بوطنية وإخلاص.

وكشف المدعو منصر القعيطي عن أنه تسلم في عدن بنكاً خاوياً من المال ودورة نقدية عاجزة عن الدوران إضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات، ما يعني عدم قدرة البنك في عدن على صرف مرتبات لموظفي الدولة.. كما أكد استحالة نقل البنك المركزي إلى عدن، وبذلك يكذب القعيطي المزاعم التي تزورها أبواب العدوان والتي زعمت وصول مليارات الدولارات المقدمة من الإمارات والسعودية



أقر المدعو منصر القعيطي المعين من قبل الفار هادي فاقد الشرعية رئيساً للبنك المركزي في حديث مع جريدة "الشرق الأوسط" بأنه لا توجد في خزائن البنك في عدن أوراق نقدية تمكنهم من مد الاقتصاد بالسيولة التي تعد واحدة من أولى مهامه، فيما المهمة الثانية والمتمثلة بالدورة النقدية معطلة.

أدى العدوان السعودي على اليمن

منذ مارس 2015م، والحظر الجوي والبحري والبحري والحصار الاقتصادي وقرارات العقاب الجماعي ونقل البنك المركزي إلى عدن، أدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وضعت أمام المجلس السياسي الأعلى المزيد من التحديات أبرزها الحفاظ على الحد الأدنى من الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية لملايين اليمنيين بما فيها دفع مرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة الذين يزيد عددهم على 1,2 مليون شخص.

وبهذا الخصوص اتخذ المجلس السياسي الأعلى سلسلة إجراءات وخطوات لمواجهة الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي اشتدت في ظل وقف تحويل الإيرادات المالية من المحافظات الخاضعة لسلطة الفار هادي إلى العاصمة صنعاء، وتراجع الريال مقابل العملات الأجنبية والنقص الحاد في السيولة النقدية، فضلاً عن قيام تحالف العدوان السعودي بإغلاق الموانئ والمطارات، وتوقف تصدير النفط والغاز والاستثمارات وتوقف عجلة التنمية.

وشكل المجلس السياسي الأعلى لجنة مكلفة بمتابعة تنفيذ خطة دعم البنك المركزي، والتي دعت المواطنين ورجال الأعمال والتجار إلى "الحد من السحب من أرصدهم لإل ضرورة، ويستحسن أن يبقى الموظف جزءاً من راتبه الشهري في حسابه الجاري، واعتماد أنظمة الدفع المصرفية والإلكترونية لسداد التزاماتهم سواء من خلال الحوالات أو الشيكات أو أي طريقة أخرى".

وحثت اللجنة المواطنين على الإيداع عن طريق فتح حسابات جديدة في البنوك أو مكاتب البريد، أو التبرع النقدي بما فيها الرسائل النصية أو التبرع العيني. وفي خطوة لضمان إبقاء جميع موظفي الدولة جزءاً من رواتبهم في حساباتهم المصرفية لدعم السيولة النقدية..

إلى ذلك وجه القائم بأعمال أمين عام مجلس الوزراء محمد علي سوار القانمين بأعمال الوزراء ورئيس الهيئات والمصالح الحكومية بصرف مرتبات جميع الموظفين عبر "الهيئة العامة للبريد" و"بنك التسليف التعاوني الزراعي" فقط. الجدير بالذكر أن مجلس القانمين بأعمال الوزراء قرر "حظر صرف الحوافر تحت أي مسمى في جميع وحدات الخدمة العامة، وتحديد الأولوية في المرحلة الراهنة للمرتبات"، متعهداً بـ"صرف الحوافر حال تحسن الأوضاع المالية".

وطالب المجلس في قراره الذي حمل رقم 73 لسنة 2016م، من رئيسي جهاز الأمن القومي والسياسي اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين من رؤساء وحدات الخدمة العامة.

هذا وتعرض اليمن لعدوان غاشم تشنه دول تحالف العدوان بقيادة السعودية منذ الـ 26 من مارس عام 2015م، تسبب في زيادة معدلات الفقر والبطالة وانهمار الخدمات الأساسية وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية وتراجع الإيرادات

العدوان يخلف أثاراً كارثية في القطاع الصحي

أكثر من 1900 مرفق صحي أوقفت خدماتها

45%

فقط من المرافق الصحية تعمل بشكل كلي

المستشفيات العامة إلى خفض أو إغلاق بعض الأقسام مثل غرف العمليات ووحدات العناية المركزة. ومنذ 19 مارس 2015م وحتى 31 أغسطس 2016م، فقد سجلت المرافق الصحية مقتل أكثر من 6780 شخصاً وإصابة أكثر من 33,8 ألف آخرين بسبب أحداث العنف.

وقال ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن الدكتور أحمد شادول: "خلفت الحرب الدائرة في اليمن أثاراً كارثية على النظام الصحي الذي كان يصارع أساساً قبل الأزمة الراهنة.. هناك العديد من المرضى والجرحى يعانون فعلاً من العواقب الوخيمة لهذه الحرب". وأكد الدكتور شادول استمرار منظمة الصحة العالمية والشركاء الصحيون في تقديم الدعم للاستجابة للاحتياجات الصحية الملحة.

وقال: إن السلطات الصحية والمنظمات الدولية في اليمن تعمل على تطوير الاستراتيجيات الصحية لتقديم الخدمات للسكان الأكثر احتياجاً، وأن نظام رسم خرائط توافر الموارد الصحية يوفر رؤية حقيقية لإنجاح هذه الخطوة.



16 محافظة، إلا أن هناك تفاوتاً في توزيع هذه القوى العاملة بين المحافظات. فقد أشارت النتائج إلى أن 70% من المحافظات التي تشملها المسح لا تلبى معايير منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بعدد العاملين الصحيين مقابل عدد السكان "22 عاملاً صحياً لكل 10 آلاف من السكان". إضافة لذلك، فإن 49 من 267 مديرية تشملها وأظهرت النتائج أيضاً نقصاً كبيراً في عدد خدمات الرعاية الصحية للمستشفيات تقريباً في جميع المحافظات اليمنية بسبب الصراع المستمر. ولجأت العديد من

صحية. وتعتبر الخدمات الخاصة بالوقاية من الأمراض المعدية الأكثر توافراً حيث تتواجد في 55% من المرافق الصحية، فيما تستمر التدخلات الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة في 35% من المرافق الصحية. أما الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة النفسية والأمراض المزمنة فلا تتوافر سوى في 18% من المرافق الصحية. وأظهرت النتائج أيضاً نقصاً كبيراً في عدد خدمات الرعاية الصحية، وبالرغم من أن المسح أشار إلى وجود أكثر من 33 ألف عامل صحي "أطباء، ممرضات وقابلات" في

274

مرفقاً صحياً في 16 محافظة تعرضت لأضرار مادية

صنعاء- "الميثاق" قالت منظمة الصحة العالمية إن الصراع الممتد منذ أكثر من 18 شهراً في اليمن أدى إلى إضعاف الخدمات الصحية واضطرار أكثر من 1900 مرفق صحي من أصل 3507 مرافق إلى إيقاف خدماتها كلياً أو جزئياً، ما تسبب في حرمان الآلاف من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

وطبقاً لنتائج نظام رسم خرائط توافر الموارد الصحية والمدعوم من منظمة الصحة العالمية، فإن 274 مرفقاً صحياً في 16 محافظة تشملها المسح قد تعرضت لأضرار مادية "69 تضررت كلياً و205 جزئياً".

كما أظهرت النتائج بأن 45% فقط من المرافق الصحية تعمل بشكل كلي، فيما توقف العمل تماماً في 17% من المرافق الصحية. وكشفت النتائج عن وجود فجوة كبيرة في توافر الخدمات الصحية، حيث تبين أن الخدمات الصحية العامة وخدمات إدارة الإصابات متاحة فقط في ثلث المرافق الصحية، بينما تتوافر خدمات صحة الطفل ومعالجة سوء التغذية في 4 من كل 10 مرافق

3 ملايين نازح يعيشون "حياة عابرة"

الأمن المتحدة: استمرار العدوان يجبر المزيد من اليمنيين على ترك منازلهم



أظهرت الأرقام التي صدرت أخيراً عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن التهجير القسري في أنحاء اليمن في ازدياد، إذ وصل عدد المهجرين قسرياً بسبب الصراع حتى الآن إلى 3,154 مليون يمني، ويشمل هذا العدد ما يقارب 2,205 مليون من النازحين داخلياً في البلد، وهناك 949,470 ألف نازح ممن حاولوا العودة إلى ديارهم.

وأكدت المفوضية والمنظمة في تقرير مشترك أن النزوح الداخلي في جميع أنحاء البلد ارتفع بنسبة 7% منذ أبريل الماضي، أي ما يقارب 152 ألفاً من الفارين من العنف في تلك الفترة، وسط تصاعد الصراع وتفاقم الأوضاع الإنسانية. وقالت نائبة ممثل مفوضية اللاجئين في اليمن إيتا سكوييتي: "إن الأزمة الراهنة تجبر المزيد والمزيد من الناس على ترك منازلهم بحثاً عن الأمان، إذ أن أكثر من 3 ملايين شخص يعيشون حالياً حياة عابرة غير مستقرة تحفها المخاطر، ويكافح هؤلاء من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية".

وبينما أكد التقرير أن عدداً كبيراً من النازحين يحاولون العودة إلى ديارهم، أي أن نسبة الزيادة تصل إلى 24%، وقدرت هذه النسبة بـ 184,491 ألف شخص، فإن محاولات العودة لا تزال مترددة بشوئها الحذر الشديد، إذ يتربق السكان تحسن ملموس في الصراع القائم. وشدد ممثل المنظمة الدولية للهجرة في اليمن لوران ديوبك على ضرورة "اعتبار النازحين العائدين ضمن دورة